# مبادرة استراتيجية
# قبول الزكاة والتبرعات بالعملات المشفرة

مهندس / لقمان عمر علي

## الملخص التنفيذي

تقدم هذه المبادرة الاستراتيجية رؤية ثورية لتحويل الهيئة إلى رائدة عالمية في مجال التبرعات الرقمية من خلال بناء منظومة متكاملة لقبول التبرعات بالعملات المشفرة. تستند المبادرة إلى ثلاثة محاور استراتيجية تحويلية: الريادة التقنية في القطاع الخيري، وتوسيع نطاق التأثير العالمي، وتحقيق معايير غير مسبوقة في الشفافية والحوكمة.

مع التوسع التدريجي لتشمل الدرهم (USDC وUSDT) تبدأ المنظومة بقبول العملات المستقرة المرتبطة بالدولار الأمريكي، الإلكتروني المركزي عند إطلاقه رسمياً. تعتمد البنية التقنية على تقنية البلوكشين التي توفر تتبعاً لحظياً وشفافية كاملة لكل معاملة، مما يضع معياراً جديداً للمساءلة المؤسسية في القطاع الخيري.

و يهدف هذا المقترح إلى تمكين **الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة** من استقبال الزكاة والتبرعات بالعملات المشفرة) بدءًا بالعملات المستقرةUSDT ، (USDC، وإدارة زكاتها وفق أحكام الشريعة. يُعتمد مبدأ **النقدية الإلكترونية الوقائية** بحيث تتم محاسبة المبالغ بالدرهم الإماراتي، مع التحوّل الفعلي من العملات المشفرة إلى الدرهم فور الاستلام، واستخدام الدرهم الإلكتروني المركزي عند توفره (قيد الإصدار لدى المصرف المركزي centralbank.ae). يفتح هذا المشروع آفاقاً استراتيجية بالريادة والابتكار في قنوات التمويل، ويجذب متبرعين عالميين من مجتمع العملات الرقمية، ويحقق أعلى درجات **الشفافية والتتبع** في صرف الزكاة بفضل طبيعة البلوكشين الدائمة والشفافة.qlicnfp.comqlicnfp.com

## الرؤية الاستراتيجية

### الفرصة التاريخية

نقف اليوم أمام نقطة تحول تاريخية في مسار التمويل الرقمي العالمي. تجاوزت القيمة السوقية للعملات المشفرة حاجز التريليوني دولار، وباتت العملات المستقرة خياراً مفضلاً لملايين المستخدمين حول العالم للمعاملات الدولية. دولة الإمارات، من خلال تبنيها الاستباقي لهذه التقنيات وإطلاق أطر تنظيمية متقدمة، وضعت نفسها في طليعة الدول الرائدة في هذا المجال.

هذه المبادرة تمثل فرصة استثنائية للهيئة لتكون أول مؤسسة حكومية خيرية في المنطقة تتبنى هذه التقنيات بشكل منهجي ومؤسسي. إن التحرك المبكر في هذا المجال سيمنح الهيئة ميزة الريادة ويضعها كمرجعية إقليمية وعالمية في دمج التقنيات المالية الحديثة مع العمل الخيري.

### المحاور الاستراتيجية الثلاثة

#### المحور الأول: الريادة والتميز المؤسسي

تضع هذه المبادرة الهيئة في مصاف المؤسسات الحكومية الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم. من خلال التبني المنهجي لتقنيات البلوكشين والعملات المشفرة، ستصبح الهيئة نموذجاً عالمياً للتحول الرقمي في القطاع الخيري. هذه الريادة ستعزز مكانة الهيئة كمؤسسة حكومية مبتكرة تواكب أحدث التطورات التقنية العالمية.

الأثر الاستراتيجي يتجاوز حدود الهيئة ليعزز صورة دولة الإمارات كمركز عالمي للابتكار المالي والحكومة الرقمية .ستكون هذه المبادرة نقطة جذب للمؤتمرات والفعاليات الدولية المتخصصة في التقنيات المالية والعمل الخيري الرقمي.

### المحور الثاني :التوسع العالمي وتعدد القنوات

تفتح العملات المشفرة آفاقاً غير مسبوقة للوصول إلى شرائح جديدة من المتبرعين على مستوى العالم .المجتمع العالمي للعملات الرقمية، الذي يضم ملايين المستخدمين من مختلف الفئات العمرية والجغرافيات، يمثل قاعدة متبرعين محتملة ضخمة لم يتم استهدافها بشكل منهجي من قبل المؤسسات الخيرية التقليدية.

بشكل خاص، يتميز هذا المجتمع بوجود نسبة عالية من الشباب المتحمسين للمشاركة في المبادرات الاجتماعية، والمهتمين بالشفافية والتأثير القابل للقياس .قبول العملات المشفرة يلغي الحواجز الجغرافية والمصرفية التقليدية، ويسهل عملية التبرع للمهتمين في أي مكان بالعالم بضغطة زر واحدة.

### المحور الثالث :الشفافية والحوكمة اللامركزية

تمثل تقنية البلوكشين ثورة في مفهوم الشفافية المؤسسية .كل تبرع يتم تسجيله بشكل دائم على سلسلة الكتل العامة، مما يتيح لأي شخص في العالم التحقق من وصول التبرع واستخدامه .هذا المستوى من الشفافية غير مسبوق في القطاع الخيري التقليدي ويشكل معياراً جديداً للمساءلة.

المتبرعون لن يحصلوا فقط على إيصال رقمي، بل على رابط مباشر لمعاملتهم على البلوكشين يمكنهم مراجعته في أي وقت .هذه الشفافية الكاملة تبني ثقة غير مسبوقة وتعزز مصداقية الهيئة محلياً وعالمياً، مما يشجع على زيادة التبرعات وتعميق العلاقة مع المانحين.

## البيئة التنظيمية والقانونية

### الإطار التشريعي الداعم

وضعت دولة الإمارات أسساً تشريعية متقدمة للتعامل مع الأصول الرقمية .من خلال هيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي، وسوق أبوظبي العالمي، تتوفر أطر تنظيمية شاملة تغطي جميع جوانب التعامل بالعملات المشفرة .هذه الأطر توفر الحماية القانونية اللازمة للمؤسسات الحكومية الراغبة في تبني هذه التقنيات.

ضمن الأطر التنظيمية المعتمدة، وإطلاق المصرف المركزي لمبادرة USDCو USDT الاعتماد الرسمي للعملات المستقرة مثل الدرهم الإلكتروني، يوفران بيئة تنظيمية مثالية لإطلاق هذه المبادرة .المنصات المرخصة محلياً توفر البنية التحتية اللازمة للحفظ الآمن والتحويل المنظم للأصول الرقمية.

### متطلبات الامتثال والترخيص

يتطلب تنفيذ المشروع التنسيق مع عدة جهات تنظيمية رئيسية:

- المصرف المركزي الإماراتي للموافقة على البنية التقنية والتكامل مع أنظمة الدفع الوطنية
- هيئة الأوراق المالية والسلع للحصول على الترخيص المناسب لاستقبال الأصول الرقمية
- الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال الكامل لمعايير التعريف بالعميل
- الوزارات المعنية للتأكد من التوافق مع السياسات المالية والاقتصادية الاتحادية

سيتم تطبيق أعلى معايير التعريف بالعميل ومكافحة غسل الأموال .تفرض المنظومة التحقق الإلزامي من هوية المتبرعين عند تجاوز حدود معينة، مع الاحتفاظ بسجلات شاملة لكل المعاملات وفق المعايير الدولية.

## البنية التقنية المتكاملة

### معمارية النظام

تقوم البنية التقنية على نظام متعدد الطبقات يضمن الأمان والكفاءة والتوافقية .تشمل المكونات الرئيسية واجهة مستخدم حديثة للمتبرعين، بوابة دفع متخصصة للعملات المشفرة، محفظة مركزية محمية بتقنية التوقيعات المتعددة، ونظام خلفي متكامل للمحاسبة والإدارة.

تتميز المنظومة بقدرتها على التكامل السلس مع الأنظمة الحالية للهيئة، مع إمكانية التوسع المستقبلي لإضافة عملات جديدة أو ميزات إضافية .كل معاملة تمر عبر عدة طبقات من التحقق والتأمين لضمان السلامة الكاملة.

## رحلة المتبرع الرقمية

تم تصميم تجربة التبرع لتكون بسيطة وسلسة:

1. يختار المتبرع العملة المشفرة المفضلة من الواجهة الإلكترونية
2. يولد النظام تلقائياً عنوان محفظة فريد أو رمز استجابة سريع خاص بالعملية
3. يرسل المتبرع المبلغ من محفظته الرقمية إلى العنوان المحدد
4. يتم التحقق الآلي من المعاملة على البلوكشين خلال دقائق
5. يستلم المتبرع إيصالاً رقمياً فورياً يحتوي على تفاصيل المعاملة ورابط التتبع
6. يتم تحويل المبلغ تلقائياً إلى الدرهم الإماراتي لتجنب تقلبات الأسعار

العملية بأكملها تستغرق دقائق معدودة، وتتم بشفافية كاملة وأمان تام.

## الأمن السيبراني والحماية

يمثل الأمن السيبراني الأولوية القصوى في تصميم المنظومة .تم اعتماد أعلى المعايير الدولية للحماية:

- نظام التوقيعات المتعددة يتطلب موافقة عدة مسؤولين على أي تحويل مالي
- تخزين المفاتيح الخاصة في أجهزة أمان متخصصة معزولة عن الإنترنت
- تشفير AES-256 متقدم لكل البيانات الحساسة باستخدام معايير
- نسخ احتياطية دورية ومشفرة في مواقع متعددة
- اختبارات اختراق منتظمة وتقييم مستمر للثغرات الأمنية
- خطة استجابة شاملة للحوادث مع فريق دعم فني على مدار الساعة

# استراتيجية التنفيذ المرحلية

## المرحلة التجريبية

نقترح إطلاق برنامج تجريبي محدود النطاق لمدة ثلاثة أشهر، يركز على قبول تبرعات USDT حصرياً .هذه المرحلة التجريبية تتيح للهيئة اختبار المنظومة في بيئة محكومة، وتقييم الأداء التقني والتشغيلي، وتحديد نقاط التحسين قبل التوسع الكامل.

خلال المرحلة التجريبية، سيتم قياس مؤشرات أداء محددة تشمل عدد المتبرعين المنضمين، إجمالي التبرعات المستلمة، سرعة معالجة العمليات، ومعدل نجاح التحقق من الهوية .النتائج ستوجه قرارات التوسع والتطوير في المراحل اللاحقة.

## خطة التوسع

بعد نجاح المرحلة التجريبية، سيتم التوسع التدريجي وفق الخطة التالية:

- إضافة عملة USDC كخيار ثانٍ للمتبرعين
- التكامل مع الدرهم الإلكتروني المركزي فور إطلاقه رسمياً
- دراسة إضافة عملات مستقرة أخرى معتمدة من الجهات التنظيمية
- توسيع قنوات التسويق لاستهداف مجتمعات العملات المشفرة العالمية
- تطوير برامج شراكة مع منصات العملات المشفرة الكبرى

# الحوكمة وإدارة المخاطر

### هيكل الحوكمة

يتطلب المشروع تشكيل لجنة إشراف متعددة التخصصات تضم خبراء في التقنية المالية، والأمن السيبراني، والشؤون القانونية، والعمليات. تجتمع اللجنة بشكل دوري لمراجعة الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية وضمان الامتثال المستمر للمعايير والسياسات.

يتم رفع تقارير دورية للإدارة العليا تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية، والمخاطر المحددة، والفرص التطويرية. الشفافية الداخلية والمساءلة تشكلان ركيزتين أساسيتين في نموذج الحوكمة.

### إدارة المخاطر الشاملة

تم تحديد المخاطر الرئيسية ووضع خطط تخفيف مفصلة:

| نوع المخاطرة | الوصف | استراتيجية التخفيف |
|---|---|---|
| **تنظيمية وقانونية** | تغييرات محتملة في الأطر التشريعية | التنسيق المستمر مع الجهات التنظيمية والاعتماد على العملات المرخصة |
| **تقنية وأمنية** | اختراق محتمل أو فقدان المفاتيح | تطبيق أعلى معايير الأمان والتوقيعات المتعددة واختبارات الاختراق الدورية |
| **تقلب الأسعار** | انخفاض قيمة الأصول قبل التحويل | قبول العملات المستقرة فقط والتحويل الفوري للدرهم |
| **سمعة وإعلامية** | مخاوف أو تشكيك في المبادرة | حملات توعية شاملة وتوضيح الضوابط والشفافية الكاملة |

## الأثر المتوقع والقيمة المضافة

### المكاسب الاستراتيجية

تحقق هذه المبادرة مكاسب استراتيجية متعددة الأبعاد:

- وضع الهيئة كمؤسسة رائدة عالمياً في دمج التقنيات المالية الحديثة مع العمل الخيري
- فتح قنوات تمويل جديدة غير محدودة جغرافياً للوصول إلى ملايين المتبرعين المحتملين
- تعزيز شفافية العمل الخيري ورفع مستوى الثقة المؤسسية محلياً ودولياً
- المساهمة في تعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للابتكار المالي والحكومة الرقمية
- بناء قدرات مؤسسية متقدمة في مجال التقنيات المالية الناشئة

### التوقعات المالية والأثر الاقتصادي

استناداً إلى تحليل معطيات السوق العالمي للعملات المشفرة والتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، يمكن وضع تقديرات واقعية للعوائد المتوقعة من المبادرة. تشير الدراسات إلى أن المؤسسات الخيرية التي تبنت قبول العملات المشفرة حققت نمواً في التبرعات يتراوح بين 30 %إلى 250 %خلال السنوات الثلاث الأولى، حسب حجم المؤسسة ونطاق حملاتها التسويقية.

في المرحلة التجريبية الأولى التي تمتد لثلاثة أشهر، نتوقع استقطاب ما بين 500 إلى 1,000 متبرع جديد، بمتوسط تبرع يتراوح بين 500 إلى 2,000 درهم. هذا يعني إجمالي تبرعات متوقعة خلال المرحلة التجريبية تتراوح بين 250,000 إلى مليوني درهم. هذه الأرقام محافظة وقابلة للتجاوز بشكل كبير في حال نجاح الحملات التسويقية المستهدفة.

#### السيناريوهات المالية المتوقعة

| المؤشر | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة |
|---|---|---|---|
| **عدد المتبرعين** | 3,000 - 5,000 | 8,000 - 15,000 | 20,000 - 35,000 |

| المؤشر | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة |
|---|---|---|---|
| **إجمالي التبرعات** | مليون درهم 10 - 5 | مليون درهم 35 - 15 | مليون درهم 80 - 40 |
| **متوسط التبرع** | درهم 2,000 - 1,500 | درهم 2,500 - 1,800 | درهم 2,800 - 2,000 |
| **نسبة النمو السنوي** | **قاعدة البداية** | **150% - 250%** | **120% - 180%** |

هذه التقديرات تأخذ في الاعتبار عدة عوامل محفزة، من أهمها النمو المتسارع لمجتمع العملات المشفرة في المنطقة، والتوجه المتزايد للشباب نحو الحلول الرقمية، وسهولة التبرع عبر الحدود دون قيود مصرفية تقليدية .كما تفترض التقديرات نجاح الحملات التسويقية المستهدفة وبناء شراكات استراتيجية مع منصات العملات المشفرة الرئيسية.

## الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر

يتجاوز الأثر الاقتصادي للمبادرة قيمة التبرعات المباشرة ليشمل أبعاداً متعددة .على المستوى المباشر، تساهم المبادرة في زيادة السيولة المالية المتاحة للهيئة لتنفيذ برامجها ومشاريعها الخيرية والتنموية .التقديرات تشير إلى إمكانية زيادة الموارد المالية السنوية للهيئة بنسبة تتراوح بين 8 %إلى 15 %خلال السنوات الثلاث الأولى، وهي نسبة ملموسة تتيح توسيع نطاق الخدمات والبرامج المقدمة.

على المستوى الاقتصادي الوطني، تعزز المبادرة مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للابتكار المالي والحكومة الرقمية .هذا الأثر السمعي يترجم إلى جذب مزيد من الاستثمارات في قطاع التقنيات المالية، وتشجيع الشركات الناشئة في مجال البلوكشين على اتخاذ الإمارات مقراً لها .الدراسات الدولية تشير إلى أن كل مبادرة حكومية رائدة في التقنيات المالية تساهم في جذب استثمارات بقيمة تفوق 10 إلى 20 ضعف الاستثمار الأولي في المبادرة ذاتها خلال خمس سنوات.

على صعيد التوظيف وبناء القدرات، ستحتاج المبادرة إلى تكوين فريق متخصص من 8 إلى 12 خبيراً في المرحلة الأولى، يرتفع العدد إلى 20-30 موظفاً عند التوسع الكامل .هذا يشمل متخصصين في تقنيات البلوكشين، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والامتثال التنظيمي .استثمار الهيئة في بناء هذه الكفاءات الداخلية يعزز رأس المال البشري المتخصص في القطاع الحكومي ويخلق نموذجاً قابلاً للتطبيق في جهات حكومية أخرى.

## الأثر الاجتماعي والتنموي

تحقق المبادرة أثراً اجتماعياً عميقاً من خلال توسيع قاعدة المتبرعين لتشمل شرائح جديدة من المجتمع، خاصة الشباب المهتمين بالتقنيات الحديثة .الدراسات تشير إلى أن متوسط عمر مستخدمي العملات المشفرة يتراوح بين 25 و 40 عاماً، وهي فئة عمرية حيوية ومؤثرة غالباً ما تكون أقل انخراطاً في القنوات الخيرية التقليدية .استقطاب هذه الفئة يعني بناء قاعدة متبرعين مستدامة طويلة الأمد.

الشفافية الكاملة التي توفرها تقنية البلوكشين تعيد بناء الثقة في العمل الخيري بشكل جذري .كل متبرع يستطيع تتبع تبرعه ومعرفة أين وكيف تم استخدامه، مما يعزز الشعور بالمسؤولية المجتمعية المشتركة .هذا المستوى من الشفافية يرفع المعايير في القطاع الخيري بأكمله ويشجع مؤسسات أخرى على تبني ممارسات مماثلة، مما يرفع جودة العمل الخيري على المستوى الوطني.

على صعيد التأثير الدولي، تضع المبادرة الإمارات على خريطة الابتكار الخيري العالمي .المؤسسات الخيرية الدولية ومنظمات المجتمع المدني ستنظر إلى هذه التجربة كنموذج رائد قابل للتطبيق، مما يعزز مكانة الدولة كمركز للتميز في القطاع الخيري والتنموي .التقديرات تشير إلى إمكانية استضافة ما بين 3 إلى 5 مؤتمرات دولية متخصصة سنوياً بعد نجاح المبادرة، مما يجلب آلاف الخبراء والمهتمين إلى الدولة.

## التكاليف التقديرية والعائد على الاستثمار

تشمل التكاليف المقدرة للمبادرة عدة مكونات رئيسية .الاستثمار الأولي في البنية التحتية التقنية يتراوح بين 800,000 إلى 1.5 مليون درهم، يشمل تطوير المنصة، وأنظمة الأمان، والتكامل مع الأنظمة الحالية .التكاليف التشغيلية السنوية المقدرة تتراوح بين 1.2 إلى 2 مليون درهم، تشمل الرواتب، والصيانة، ورسوم المعاملات، والتسويق.

عند مقارنة التكاليف بالعوائد المتوقعة، تظهر المبادرة عائداً استثمارياً مجدياً .مع التقديرات المحافظة البالغة 5 ملايين درهم في السنة الأولى، يتحقق عائد على الاستثمار بنسبة تفوق 150 %في السنة الأولى نفسها .هذه النسبة ترتفع بشكل كبير في السنوات اللاحقة مع نمو قاعدة المتبرعين وانخفاض التكاليف التشغيلية النسبية .بحلول السنة الثالثة، يمكن أن يصل العائد التراكمي إلى أكثر من 10 أضعاف الاستثمار الأولي.

### المؤشرات القابلة للقياس

سيتم قياس نجاح المبادرة من خلال مؤشرات محددة:

- نمو عدد المتبرعين الجدد من خارج القنوات التقليدية بنسبة قابلة للقياس
- زيادة إجمالي التبرعات المستلمة بفضل القنوات الرقمية الجديدة
- معدلات رضا عالية من المتبرعين عن سهولة وسرعة وشفافية العملية
- تحقيق معدلات استجابة سريعة لطلبات التبرع )أقل من ساعة لإتمام العملية(
- اهتمام إعلامي محلي ودولي إيجابي بالمبادرة كنموذج رائد

## الأثر على منظومة الابتكار والبحث والتطوير

### تأسيس مركز التميز في التقنيات المالية الخيرية

نجاح المبادرة سيضع الأساس لتطوير مركز تميز متخصص في تطبيقات التقنيات المالية الحديثة في القطاع الخيري. هذا المركز، المتوقع إنشاؤه خلال السنة الثانية من المشروع، سيصبح مرجعاً إقليمياً ودولياً في دراسة وتطوير حلول البلوكشين للأعمال الخيرية. التكلفة التقديرية لتأسيس المركز تتراوح بين 3 إلى 5 ملايين درهم، لكن العائد المتوقع من استضافة الفعاليات والاستشارات يمكن أن يولد إيرادات سنوية تتراوح بين 2 إلى 4 ملايين درهم.

المركز سيجذب باحثين وأكاديميين من أبرز الجامعات العالمية، وسيقيم شراكات بحثية مع معاهد متخصصة في أوروبا وأمريكا وآسيا. التقديرات تشير إلى إمكانية إنتاج 15 إلى 25 ورقة بحثية محكمة سنوياً، ونشر 3 إلى 5 دراسات حالة شاملة عن تطبيقات البلوكشين في القطاع الخيري. هذا النشاط البحثي يعزز السمعة الأكاديمية للهيئة ويرفع مكانتها كمؤسسة فكرية رائدة.

### تطوير الكفاءات الوطنية

ستطلق الهيئة برنامجاً تدريبياً متخصصاً يستهدف تطوير كفاءات وطنية في مجال تقنيات البلوكشين وتطبيقاتها في القطاع الخيري. البرنامج، المخطط إطلاقه في السنة الثانية، سيستوعب 100 إلى 150 متدرباً سنوياً من الكوادر الحكومية والقطاع الخاص والطلاب الجامعيين. التكلفة السنوية المقدرة للبرنامج تبلغ 1.5 إلى 2.5 مليون درهم، لكن العائد على المستوى الوطني من تطوير هذه الكفاءات يفوق بكثير الاستثمار المباشر.

الخريجون من هذا البرنامج سيشكلون نواة لتوسع تطبيقات البلوكشين في جهات حكومية أخرى، مما يسرّع التحول الرقمي على المستوى الوطني. التقديرات تشير إلى أن كل متدرب يمكن أن يساهم في مشاريع رقمية بقيمة تتراوح بين 500,000 إلى 2 مليون درهم خلال خمس سنوات من عمله، مما يعني عائداً غير مباشر ضخم على الاستثمار في التدريب.

### الشراكات الاستراتيجية والأثر التجاري

المبادرة ستفتح قنوات شراكة استراتيجية مع كبرى منصات العملات المشفرة العالمية. التقديرات تشير إلى إمكانية عقد شراكات مع 5 إلى 8 منصات رئيسية خلال السنوات الثلاث الأولى، كل منها تضم ملايين المستخدمين النشطين. هذه الشراكات لن تقتصر على التعاون التقني، بل ستشمل حملات تسويقية مشتركة، وبرامج حوافز للمتبرعين، ومبادرات مجتمعية مشتركة.

على الصعيد التجاري، يمكن للهيئة تطوير حلول برمجية قابلة للترخيص لمؤسسات خيرية أخرى في المنطقة والعالم. المنصة التقنية التي ستطورها الهيئة، بعد نجاحها وإثبات فعاليتها، يمكن أن تصبح منتجاً قابلاً للتسويق. التقديرات المبدئية تشير إلى إمكانية تحقيق إيرادات من الترخيص تتراوح بين 3 إلى 7 ملايين درهم سنوياً بعد السنة الثالثة، مما يحول المشروع من مستهلك للموارد إلى مولد لها.

### الأثر على النظام البيئي للشركات الناشئة

نجاح المبادرة سيحفز ظهور موجة من الشركات الناشئة المتخصصة في تقديم خدمات مساندة ومكملة. من المتوقع ظهور ما بين 10 إلى 20 شركة ناشئة متخصصة في تطوير تطبيقات البلوكشين للقطاع الخيري خلال السنوات الخمس الأولى. هذه الشركات ستخلق ما بين 150 إلى 300 فرصة عمل متخصصة، وستساهم في تنويع الاقتصاد الرقمي الوطني.

الهيئة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في احتضان هذه الشركات من خلال برنامج مسرّع أعمال متخصص. البرنامج، بتكلفة سنوية مقدرة بـ 2 إلى 3 ملايين درهم، سيقدم الدعم الفني والتمويل الأولي والإرشاد لأفضل الأفكار الريادية. عوائد هذا البرنامج، من حيث الابتكارات المطورة والشركات الناجحة والوظائف المستحدثة، ستفوق بكثير التكلفة الاستثمارية.

# استراتيجية التسويق والتواصل

## الرسائل الرئيسية

تقوم استراتيجية التواصل على ثلاث رسائل محورية :الأمان والموثوقية، حيث تخضع كل عملية لأعلى معايير الحماية والامتثال التنظيمي؛ الشفافية المطلقة، حيث يمكن لكل متبرع تتبع تبرعه على البلوكشين في أي وقت؛ والابتكار والريادة، حيث تضع الهيئة معايير جديدة للقطاع الخيري إقليمياً وعالمياً.

الحملات التسويقية ستستهدف شرائح متنوعة من المتبرعين المحتملين، من جيل الألفية وما بعده المهتمين بالتقنيات الحديثة، إلى المستثمرين في العملات المشفرة الراغبين في المساهمة الخيرية، وصولاً إلى الشركات التقنية الناشئة التي تتعامل بالعملات الرقمية.

## القنوات الرقمية

سيتم الاستفادة من قنوات رقمية متعددة للوصول إلى الجمهور المستهدف:

- منصات التواصل الاجتماعي المتخصصة في العملات المشفرة والتقنيات المالية
- شراكات مع منصات تبادل العملات المشفرة للترويج للمبادرة
- المشاركة في مؤتمرات وفعاليات البلوكشين والتقنيات المالية الإقليمية والدولية
- إنتاج محتوى تعليمي يشرح كيفية التبرع بالعملات المشفرة بطريقة مبسطة
- التعاون مع مؤثرين في مجال العملات الرقمية لنشر الوعي بالمبادرة

# الخلاصة والتوصيات

تمثل هذه المبادرة نقلة نوعية في مسار الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف نحو التحول الرقمي الشامل .من خلال تبني تقنيات البلوكشين والعملات المشفرة، تضع الهيئة نفسها في طليعة المؤسسات الحكومية الخيرية المبتكرة على مستوى العالم.

المبادرة ليست مجرد إضافة قناة دفع جديدة، بل هي استراتيجية شاملة لإعادة تصور العمل الخيري في العصر الرقمي .الشفافية الكاملة التي توفرها تقنية البلوكشين، والوصول العالمي الذي تتيحه العملات المشفرة، والكفاءة التشغيلية التي تحققها الأتمتة، كلها عوامل تجعل من هذه المبادرة استثماراً استراتيجياً طويل الأمد.

التوقيت مثالي، حيث توفر البيئة التنظيمية المتقدمة في الإمارات، والنضج التقني لتقنيات البلوكشين، والقبول المتزايد للعملات المشفرة عالمياً، أرضية خصبة لنجاح المبادرة .المخاطر المحددة قابلة للإدارة من خلال الخطط الشاملة المقترحة، والعوائد المحتملة تفوق بكثير التحديات.

نوصي بالموافقة على المضي قدماً في المبادرة وفق الخطة المقترحة، بدءاً بالمرحلة التجريبية المحدودة لاختبار المنظومة وقياس الأداء، ومن ثم التوسع التدريجي بناءً على النتائج المحققة .هذا النهج التدريجي يضمن إدارة المخاطر بفعالية مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة.

***